



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

23 يوليو 2024

مراجعة لسياسة
وثيقة ملكية الدولة

183
392
3198
39%
7178
5388

إصدار
أسبوعي



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

محمد صبري

أسماء رفعت

سالي عاشور

شادي هلال

أمل إسماعيل

د. أحمد سلطان

د. عمر الحسيني

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات
تحليلية

32

معلومة
مصورة

31

مقالات تحليلية

الأثر الاجتماعي
والاقتصادي
لبرامج الدعم في
مصر بعد قرار
خفض الدعم

48

أبرز التأثيرات
المتوقعة لتفعيل
برنامج الطرودات
على أداء البورصة
المصرية: تحليل
شامل وتأثيرات
إيجابية ملموسة

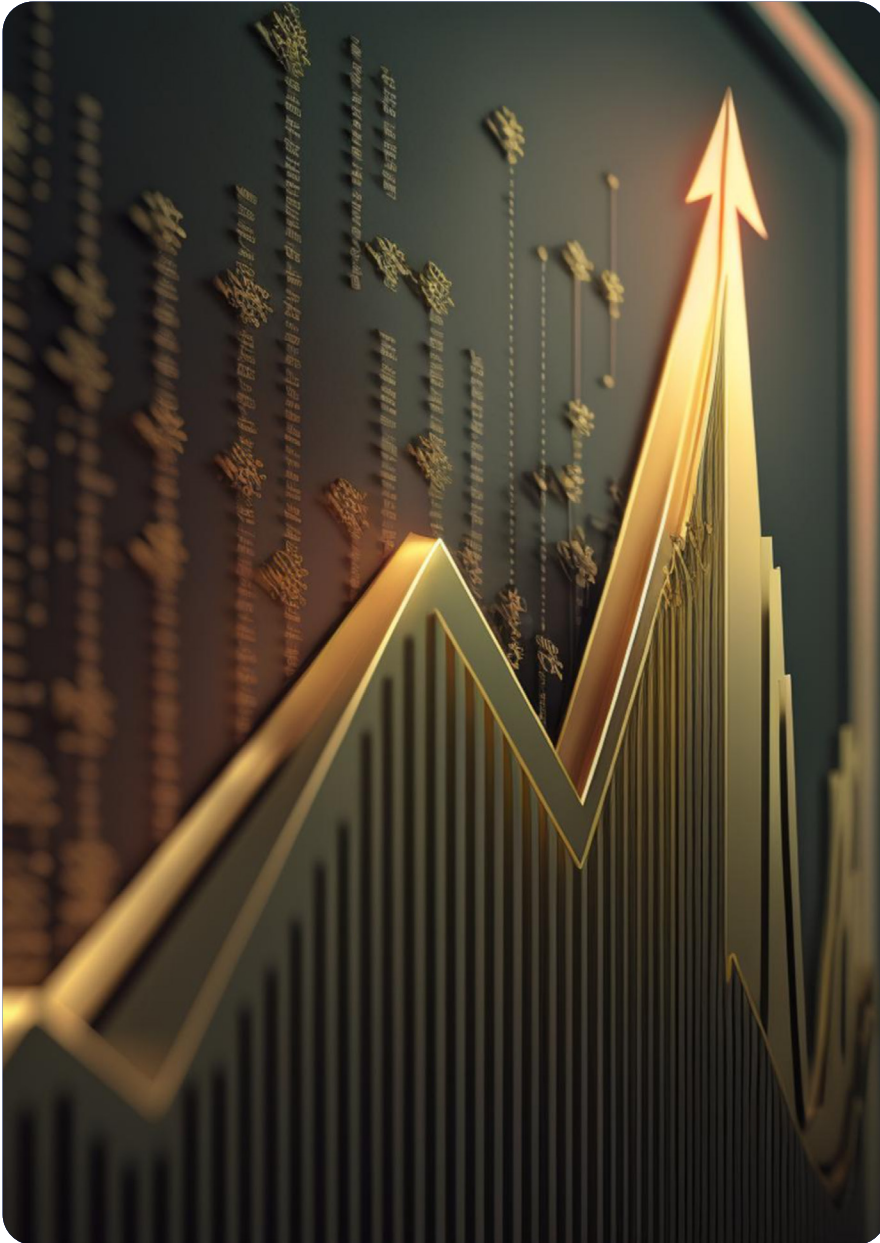
42

سياسة وثيقة
ملكية الدولة
تعزز مناخ
الاستثمار العام

32

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلاً بكم في عدد جديد حافل بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. استهلكت الحكومة المصرية الجديدة عملها ببرنامج عمل تم عرضه من جانب مجلس الوزراء، ويتضمن آليات وسبل استمرار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وآلية تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. كما تم تسجيل انخفاض في صافي العجز التجاري لمصر لشهر أبريل، بالإضافة إلى العديد من الأخبار الاقتصادية الهامة الأخرى. نتمنى لكم قراءة ممتعة.



أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار محلية



• أبرز المؤشرات المستهدفة للنهوض بالاقتصاد فى برنامج الحكومة 2027/26

تسعى الحكومة إلى تعزيز القدرة الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن هذا المنطلق يتضمن برنامج الحكومة تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة، وعن أبرز المؤشرات المستهدفة للنهوض بالاقتصاد:

1. 5.5% متوسط معدل النمو السنوي بحلول عام 2027/2026
2. 6.6% خفض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالي عام 2027/26
3. 3.9 متوسط عمر الدين المستهدف
4. 6.8% مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلى الإجمالي 2027/26
5. 130 مليار دولار متوسط قيمة الصادرات المصرية عام 2027/26
6. 55% متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة
7. 31.3% معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة بالأسعار الجارية بحلول 2027/26

• مصر تستهدف ما بين 10 و18 مليار دولار مكاسب للهيدروجين الأخضر بحلول 2040

تسعى الحكومة الجديدة للعمل على تحقيق النسب المستهدفة في كل جوانب الاقتصاد الأخضر مثل نسبة الانبعاثات الكربونية، وذلك بما يسهم في الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة



التي يقدمها شركاء مصر في التنمية لهذا القطاع، مع العمل على تعزيز الشراكات مع الأطراف ذات الصلة للوصول للممارسات الأفضل عالميا في هذا الشأن.

وأظهرت وثيقة برنامج عمل الحكومة، استهداف الدولة إرساء

المقومات الاقتصادية لتنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر وتحقيقها لمكاسب اقتصادية بقيمة تتراوح بين 10 و18 مليار دولار، وتوفيرها لما يزيد على 100 ألف فرصة عمل بحلول عام 2040، وذلك عن طريق تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية الهيدروجين الأخضر وتبني السياسات اللازمة لتعزيز مكانة مصر لتصبح أحد البلدان الرائدة في اقتصاد الهيدروجين الأخضر عالميا.

• 255 مليون جنيه صادرات مصانع النحاس المصرية والإيرادات 4.7 مليار جنيه فى عامين

نجحت مصانع النحاس المصرية التي تأسست قبل 89 عاما، في تحسين مؤشراتها المالية بشكل كبير خلال العامين الماضيين، من

خلال تصدير منتجات بنحو 255 مليون جنيه بنهاية يونيو 2024، وذلك وفق المؤشرات المالية للشركة التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، والتي دعمتها لتحقيق تلك المؤشرات. وأشارت البيانات المالية الصادرة عن الشركة القابضة للصناعات المعدنية ان صادرات الشركة بلغت نحو 255 مليون جنيه آخر عامين ماليين فيما حققت إيرادات بلغت نحو 3 مليارات جنيه بنهاية يونيو 2024 مقابل نحو 1.7 مليار جنيه بنهاية يونيو 2023 بإجمالي 4.7 مليار جنيه خلال العامين. كما ربحت الشركة نحو 120 مليون جنيه بنهاية يونيو 2024، مقابل 59 مليون جنيه العام المالي المنتهى يونيو 2023 .

• وزيراً «التخطيط» و«الاتصالات» و«رئيس الرقابة المالية» يشهدون توقيع شراكات بين قطاعي التأمين والاتصالات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات

شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مراسم إطلاق أول شراكة استراتيجية بين قطاعي التأمين والاتصالات، ممثلاً في شركة مصر لتأمينات الحياة وشركة إي أند مصر، لتسويق وتوزيع المنتجات التأمينية من خلال أفرع إي

أند مصر، سعياً من الهيئة لتوسيع قاعدة المستفيدين من التغطيات التأمينية لتعزيز مستويات الشمول التأميني، وكذلك أول تعاون بين الهيئة والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في إطار



الجهود المبذولة لدعم جهود التحول الرقمي والشمول المالي وذلك من خلال توقيع عقد اتفاق بشأن خدمة التحقق من بيانات العملاء في مصر.

• غرفة الحبوب: زيادة السعة التخزينية للأقماح في الصوامع يرفع المخزون الاستراتيجي

أكد عبد الففار السلاموني نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات المصرية، أن منظومة توفير الخبز المدعم للمواطنين خاصة الفئات الأولى بالرعاية تتصدر اهتمامات القيادة السياسية وما يؤكد ذلك هو إعلان الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية عن تأسيس شركة لتوطين صناعة الصوامع محلياً وربطها بشبكة السكك الحديدية، كما تولى وزارة التموين حالياً اهتماماً كبيراً لتطوير ملف الدعم وضبط الأسواق والأسعار بما يعود بالنفع على المواطن المصري .

• وزير البترول يفتتح منتدى التعدين الدولي ويستعرض رؤية القطاع الفترة المقبلة



افتتح المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية أعمال منتدى مصر للتعدين في نسخته الثالثة والذي يعقد علي مدار يومين بالقاهرة بحضور دولي موسع من المسؤولين رفيعي المستوي وقادة صناعة التعدين والمستثمرين والشركات المصرية والعالمية

الكبري ومؤسسات التمويل وخبراء الاستكشاف التعدين من مصر ودول العالم. واستعرض المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية رؤية قطاع التعدين المصري خلال الفترة المقبلة لتطوير الأداء وزيادة كفاءة العمل بالقطاع مما يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات لاستكشاف واستغلال الثروات المعدنية المتنوعة.

• 2.5 % انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري شهر أبريل 2024

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية أبريل 2024 وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري 2.68 مليار دولار خلال شهر أبريل 2024 مقابل 2.75 مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدرها 0.8%. 2.5%. ومن أهم المؤشرات ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 0.8% حيث بلغت 3.29 مليار دولار خلال شهر أبريل 2024 مقابل 3.26 مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها «منتجات البترول بنسبة 16.3%، ملابس جاهزة بنسبة 31.4%، عجائن ومستحضرات غذائية بنسبة 45%، أدوية ومستحضرات صيدلية بنسبه 64%.

• التخطيط والتعاون الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي ينظمان ورشة عمل عن تقييم المناقصات

نظمت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي، ورشة العمل الثانية خلال عام 2024 والتي انعقدت تحت عنوان «تدريب الجهات المنفذة لمشروعات بنك الاستثمار الأوروبي على تقارير تقييم المناقصات»، وذلك بمشاركة ممثلين عن وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والنقل، والإسكان، والكهرباء، والبيئة، والطيران المدني، والزراعة،

والرهي، والهيئات التابعة لها وكذا، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن بنك الاستثمار الأوروبي يعد أحد أكبر شركاء التنمية مُتعددي الأطراف لجمهورية مصر العربية، وعضو رئيسي في مبادرة فريق أوروبا، ويعمل على دعم مجموعة واسعة من المشروعات التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، مضيفة أن ورشة العمل تأتي في إطار حرص الوزارة على التنسيق بين الجهات المصرية وشركاء التنمية لضمان تنفيذ المشروعات التنموية بشكل فعال، وتحقيق أعلى استفادة من التمويلات المتاحة، وتذليل كافة التحديات التي قد تواجهها، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

• وزير المالية: نعمل على خلق بيئة صديقة للمستثمرين المحليين والدوليين بكل القطاعات



أكد أحمد كجوك وزير المالية، أننا نعمل على خلق بيئة صديقة للمستثمرين المحليين والدوليين بكل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، ونستهدف إرساء دعائم مناخ اقتصادي أكثر تنافسية واستدامة، يعود مردوده التنموي بسرعة في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

أضاف كجوك، في مداخلة خلال جلسة نقاشية بمنتدى مصر للتعددين، أننا نتشارك مع مجتمع الأعمال المخاطر والمكاسب، ونستهدف تحقيق الربحية للمستثمرين والعوائد الاقتصادية للدولة،

لافتًا إلى أن كل الأفكار مطروحة للنقاش داخل الحكومة لتحفيز الاستثمار، ولم نبدأ من الصفر بل بنبي على ما تحقق. أشار الوزير، إلى أننا نعمل على تطوير النظام الضريبي ليصبح أكثر استقرارًا ووضوحًا.. والدولة يمكن أن تمنح عددًا من الحوافز المجزية للمستثمرين، موضحًا أننا نستهدف توفير مساحة أكبر في الاقتصاد المصري للقطاع الخاص كي يستثمر وينتج ويشرك في التنمية ويخلق فرص العمل.

• وزير السياحة والاستثمار يبحثان سبل جذب الاستثمارات السياحية في مصر

التقى شريف فتحي وزير السياحة والآثار، المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية لبحث سبل تعزيز مزيد من أوجه



التعاون المشترك بين الوزارتين خلال الفترة المقبلة بما يساهم في تعزيز الاستثمار السياحي ولا سيما في المجال الفندقي وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تم أيضاً

مناقشة واستعراض تفاصيل المبادرة التي من المقرر أن يتم طرحها خلال الفترة القادمة لتشجيع وجذب الاستثمارات السياحية للوصول لمستهدفات الدولة المصرية من صناعة السياحة في مصر وتحقيق الأعداد السياحية المستهدفة.

• وزير البترول يشهد توقيع عدد من بروتوكولات التعاون فى مجال التعدين

على هامش منتدى مصر الثالث للتعدين، شهد المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية توقيع عدد من بروتوكولات التعاون فى مجال التعدين شملت:

- بروتوكول تعاون بين الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية والشركة الوطنية لخدمات الاتصالات وشركة صان مصر ، بهدف تقديم حلول الاتصالات لصالح هيئة الثروة المعدنية وشركاتها من خلال القمر الصناعي طيبة سات.
- بروتوكول تعاون بين الشركة المصرية للثروات التعدينية وشركة EK للتعدين ، بهدف الاستثمار في مجال التعدين عن طريق عمل قيمة مضافة للخدمات التعدينية من خلال إنشاء صناعات مرتبطة بالخدمات التعدينية.
- بروتوكول تعاون بين شركة شلاتين ومركز بحوث الصحراء، بهدف تعظيم الاستفادة من الخبرات المتبادلة بين الطرفين لتنفيذ خطة التنمية المحلية والوطنية لرؤية مصر 2030.
- بروتوكول التعاون بين شركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية وشركة ديار الهندسية ، بهدف تقديم استشارات ادارة المشروعات فيما يتعلق بفصل وإنتاج خام الكاولين من الرمال الكاولينية.

• الفريق كامل الوزير: إنشاء خط التجارة العربي من العقبة إلى طابا وحتى البحر المتوسط

تحدث الفريق كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، عن محاور التنمية، قائلا: «شركة هاتشيسون العالمية قالت إننا سنربط ميناء السخنة على البحر الأحمر والمنطقة الصناعية الاقتصادية هناك بميناء الإسكندرية والدخيلة على البحر المتوسط، ربطت بينهما بقطار سريع، ويمر بميناء جاف في العاشر من رمضان و6 أكتوبر ومدينة السادات، وبالتالي هذا نموذج للربط بين البحرين ويمر بمناطق صناعية ومدن سكنية، لتكون بمثابة قناة السويس تمشي على قضبان».



HUTCHISON PORTS

وأضاف «الوزير»، خلال لقاء ببرنامج «كلام في السياسة»: «هناك ممر لوجستي ثاني هام للغاية، وهو

طنطا - المنصورة - دمياط، حيث تعد طنطا قلب الدلتا وبها كل الحاصلات الزراعية، فيمكن التصدير من طنطا واستيراد كل ما ترغب به للحاصلات الزراعية من دمياط ونقلها لطنطا، وبالتالي هذا يعد ممر لوجستي صناعي زراعي».

• مصر تسدد متأخرات شركات النفط الأجنبية على 3 دفعات قبل نهاية السنة المالية

ستسدد الحكومة المصرية مستحقات شركات النفط الأجنبية المتأخرة البالغة 3.2 مليار دولار على 3 أقساط خلال السنة المالية الحالية، على أن يكون أول قسط بقيمة 1.2 مليار دولار في أكتوبر المقبل.

سددت حكومة مصر 1.3 مليار دولار كدفعة من مستحقات شركات النفط والغاز الأجنبية العاملة بالبلاد بنهاية شهر يونيو، كما أوردت «الشرق» حينها نقلاً عن مسؤول، وهو ما أكده رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي. ووصلت مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في مجال استكشاف واستخراج النفط والغاز لدى الهيئة المصرية العامة للبترول لنحو 4.5 مليار دولار، بحسب تقرير صندوق النقد الدولي في مارس الماضي.

• هيئة قناة السويس تُوْجَل طرح «القناة لرباط السفن» في بورصة مصر لمطلع 2025

أجلت هيئة قناة السويس المصرية طرح حصة من أسهم شركتها التابعة «القناة لرباط وأنوار السفن» في بورصة مصر لمطلع عام 2025، بحسب رئيس الهيئة أسامة ربيع . وأكد ربيع أيضاً، على هامش مؤتمر التعدين الدولي الثالث في القاهرة، أن «توترات البحر الأحمر لا تزال تؤثر بشدة على قناة السويس وإيراداتها».

• شركات محلية وعالمية تزيد استثمارات التنقيب عن الذهب في مصر

تخطط شركات محلية وعالمية لزيادة الاستثمار في التنقيب عن الذهب في مصر، بدعم من الجهود الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في قطاع التعدين عموماً، فضلاً عن ارتفاع أسعار المعدن الأصفر في الأسواق العالمية.

كشف رئيس مجلس إدارة شركة «آفاق للتعدين» المصرية عمرو المرصفاوي، أن الشركة بصدد استثمار ما يصل إلى 40 مليون دولار

خلال السنوات الثلاث المقبلة للتنقيب عن الذهب في مصر. وأضاف المصرفاوي على هامش مؤتمر التعدين الدولي الثالث في القاهرة، أن شركته ستضخ 10 ملايين دولار خلال الأيام القليلة المقبلة، وذلك لاستكمال أعمال البحث والاستكشاف في غرب «جبل علبة».

• خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري ليسجل 4.1% خلال السنة المالية الحالية

أصدر صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي يصدر مرتين سنوياً، ويعرض تحليل خبراء الصندوق وتوقعاتهم بشأن تطورات الاقتصاد العالمي في مجموعات البلدان الرئيسية، ويركز التقرير على أهم قضايا السياسة الاقتصادية وتحليل تطورات الاقتصاد وآفاقه المتوقعة

وأشار التقرير الى أن الصندوق قد خفض توقعاته لنمو الاقتصاد المصري ليسجل 4.1% خلال السنة المالية الحالية، بتراجع قدره 0.3 نقطة مئوية عن توقعاته الأخيرة في أبريل الماضي. وعزا خبراء أسباب هذه التوقعات إلى استمرار التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، واتباع الدولة سياسة تقشفية للسيطرة على عجز الموازنة والتضخم.



• توترات البحر الأحمر لا تزال تؤثر بشدة على قناة السويس وإيراداتها

بحسب ما قاله أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس. تراجع إيرادات الممر الملاحي العالمي «قناة السويس» بنسبة 23%

على أساس سنوي خلال العام المالي الماضي 2023/2024 لتصل إلى 7.2 مليار دولار بسبب استمرار توترات البحر الأحمر والاحداث الجيوسياسية.

• البنك المركزي المصري يواصل سحب فائض السيولة بالبنوك:

البنك المركزي المصري قبل طلبات قيمتها 1.1 تريليون جنيه من 32 بنكا على الودائع ذات العائد الثابت بفائدة 27.75% خلال مزاد ثابت السعر الأسبوعي لسحب فائض السيولة كإجراء من ضمن إجراءات محاربة التضخم.



• زيادة احتياطات القمح مع تراجع الأسعار العالمية:

تعكف الحكومة على زيادة احتياطياتها الاستراتيجية من السلع الأساسية إلى تسعة أشهر بدلا ستة بحسب الوضع القائم حاليا. ويأتي هذا على خلفية توافر العملة الصعبة وتراجع أسعار بعض السلع عالميا،

وفي ذات السياق مصر في انتظار 770 ألف طن من القمح المستورد، معظمها روسي حيث اشترت الهيئة العامة للسلع التموينية 770 ألف طن من القمح الروسي والبلغاري، في أكبر عملية شراء منفردة منذ يونيو 2022، وتتوزع المناقصة بين 720 ألف طن من روسيا و50 ألف طن من بلغاريا، بمتوسط سعر 221 دولارا للطن، مما يشير إلى عدم تنفيذ الحد الأدنى غير الرسمي لسعر التصدير في روسيا والمعمول به منذ العام الماضي.

• استعرض وزير المالية المصري أهم المؤشرات الاقتصادية في موازنة العام المالي الماضي، خلال اجتماع لمجلس الوزراء

شهدت مصر تحسنا في عجز الموازنة في العام المالي الماضي 2023/2024، كما سجلت ارتفاعا في الفائض الأولي، على الرغم من عدم الاستقرار في المنطقة جراء الحرب على غزة

- عجز الموازنة: تقلص العجز الكلي للموازنة العامة خلال العام المالي الماضي إلى 505 مليارات جنيه، بانخفاض 17% عن 610 مليارات جنيه في العام المالي 2022/2023.
- كانت وزارة المالية تتوقع وصول العجز المالي خلال العام المالي الماضي إلى 555 مليار جنيه (4% من الناتج المحلي الإجمالي)، بحسب البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للعام المالي الحالي الذي صدر في أبريل الماضي.
- تحسن كبير في الفائض الأولي: سجلت الدولة فائضا أوليا بقيمة 857 مليار جنيه خلال 2023/2024، مقابل 164 مليار جنيه خلال العام المالي السابق.
- ارتفعت الإيرادات بنسبة 59.3% على أساس سنوي في 2023/2024.
- المزيد من الإنفاق الحكومي: ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 37.4% خلال العام المالي الماضي، بعد زيادة الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة 11% ليصل إلى 180 مليار جنيه، من 148 مليار جنيه في الموازنة الأصلية، وكذا التعليم إلى 256 مليار جنيه، مقارنة بنحو 230 مليار جنيه في الموازنة الأصلية.

• تحالف محلي يتولى إدارة محطة الصب الجاف بالدخيلة الاسكندرية:

تعتزم الهيئة العامة لميناء الإسكندرية منح عقد لمدة 30 عاماً لإنشاء وإدارة وتشغيل محطة الصب الجاف النظيف بميناء الدخيلة على مساحة 300 ألف متر مربع، إلى تحالف مكون من ثلاث شركات محلية، وسيضخ التحالف استثمارات أولية بقيمة 50 مليون دولار في المرحلة الأولى من المشروع. ويخضع العقد للمراجعة في الوقت الحالي.

• البنك المركزي المصري يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير:

أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير، مرجعاً قراره إلى استمرار دورات التشديد النقدي في الأسواق المتقدمة والناشئة لكبح التضخم عالمياً، وفق ما جاء في بيان لجنة السياسة النقدية عقب الاجتماع يوم الخميس 18 يوليو 2024.

الاخبار الإقليمية



• فنادق المغرب تستقطب 400 مليون دولار استثمارات جديدة

جذب قطاع الفنادق في المغرب استثمارات بلغت 4 مليارات درهم (409 ملايين دولار) خلال النصف الأول من العام الجاري، بزيادة 7% على أساس سنوي، بحسب معطيات حصلت عليها «الشرق» من وزارة السياحة.

تدعم المملكة قطاع السياحة بعدة برامج نظراً لتشغيله 2.5 مليون مغربي، ومساهمته في دعم رصيد المملكة من العملة الصعبة بنحو 10.5 مليار دولار العام الماضي، وفقاً لبيانات رسمية.

شهد العام الماضي افتتاح 135 وحدة فندقية جديدة، من خلال ضخ استثمارات إجمالية بنحو 8 مليارات درهم، وهو رقم تسعى الحكومة لزيادته في السنوات المقبلة مع توقع ارتفاع الحاجة إلى منشآت جديدة خاصة بعد أن فازت المملكة باستضافة كأس العالم 2030.

• العراق يدعو شركات سعودية ومصرية للاستثمار في القطاع العقاري

دعا العراق شركات من السعودية ومصر للاستثمار في القطاع العقاري، وخصوصاً بناء المنتجعات السياحية والمرافق الترفيهية والفنادق، بالإضافة إلى السكن والمدن الجديدة.

جاءت هذه الدعوة خلال لقاء رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بوفد من رجال الأعمال في البلدين، ضم رئيس مجلس إدارة

شركة «تي إم جي» المصرية هشام

طلعت مصطفى، ورئيس مجلس

إدارة «مجموعة المهيدب» السعودية

سليمان عبد القادر المهيدب، والرئيس

التنفيذي للمجموعة عصام عبد

القادر بالإضافة إلى عدد من

المديرين فيها، فضلاً عن مدير

«مجموعة العيسرة» ياسر قاسم

زغير، ورجل الأعمال أحمد طلعت هاني،

بحضور السفير السعودي لدى العراق عبد العزيز بن خالد الشمري،

وفق بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي.



المهيدب
Al Muhaidib

• السعودية تعزز صناعات الطاقة المتجددة عبر 3 مشاريع جديدة

وقع صندوق الاستثمارات العامة السعودي اتفاقيات مع 3 شركات صينية، لتشييد 3 مشاريع تستهدف تعزيز صناعات الطاقة المتجددة محلياً، في إطار جهود المملكة لتوطين سلاسل التوريد.

إحدى الاتفاقيات التي وقعت كانت بين «إنفيجين للطاقة»، وهي شركة عالمية متخصصة في إنتاج طاقة الرياح، والشركة السعودية التابعة لصندوق الاستثمارات «رؤية للصناعة»، وتستهدف تأسيس مشروع مشترك لتصنيع وتجميع مكونات توربينات الرياح، وفق بيان صادر عن الصندوق.



المشروع الثاني يشمل تأسيس مشروع مشترك لتوطين صناعة الخلايا والألواح الشمسية الكهروضوئية، ويأتي بالشراكة بين «جينكو سولار»،

المصنعة لتقنيات الطاقة الشمسية، و«شركة رؤية للصناعة»، بقدرة إنتاجية تصل إلى 10 غيغاواط سنوياً.

أما المشروع الثالث، فسيضم شركة «لوماتيك إس إي بي تي إي»، التابعة لـ «تي سي إل تشونغ هوان لتكنولوجيا الطاقة المتجددة»، إحدى الشركات المتخصصة في صناعة مكونات الطاقة الشمسية، إلى جانب «رؤية للصناعة» السعودية.

• تمويل الشركات الناشئة في الشرق الأوسط يتراجع بالنصف الأول

بلغ حجم تمويل الشركات الناشئة في الشرق الأوسط نحو 880 مليون دولار خلال النصف الأول من 2024، ليسجل تراجعاً بنسبة 45% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات «ومضة».

نسبة التراجع الأكبر في حجم التمويل كانت من نصيب قطر بنحو 86%، تليها مصر بـ 81%، والبحرين بـ 75%. أما في السعودية فتراجعت نسبة التمويل 43%، وفي الإمارات بنحو 23%. في المقابل، ارتفع حجم التمويل في بعض بلدان المنطقة، على رأسها تونس بنحو 752%، والأردن بنحو 438%.

• انتهاء 60% من أعمال الربط الكهربائي بين مصر والسعودية

انتهت مصر والسعودية من تنفيذ 60% من مشروع الربط الكهربائي بين البلدين حتى الآن، على أن تبدأ المرحلة الأولى من التشغيل في يوليو 2025، بتكلفة 1.8 مليار دولار، وتكتمل الطاقة القصوى لمشروع الربط الكهربائي البالغة قدرته الإنتاجية نحو 3000 ميغاواط في مطلع العام 2026. من شأن هذا المشروع أن يفتح آفاقاً جيدة لتصدير الكهرباء إلى قارتي آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى التوسع في الربط مع الدول المجاورة.

• كمرحلة أولى... مصر والأردن يبحثان إمكانية مضاعفة قدرات خط الربط الكهربائي البحري بين البلدين إلى 1.1 جيجاوات

أكد وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني صالح الخرابشة أن الأردن تجري مباحثات ودراسات مع مصر لزيادة قدرة خط الربط

الكهربائي البحري بين البلدين إلى 1100 ميجاوات كمرحلة أولى ثم 2000 ميجاوات في المستقبل، من 550 ميجاوات حالياً».

الهيثم للتعدين السعودية تدرس الاستحواذ على حصة في شركة آفاق للتعدين المصرية المالكة لحقوق امتياز في منطقة غرب جبل علبة بحلايب وشلاتين، وفق ما قاله الرئيس التنفيذي للشركة خالد الجحدلي لموقع اقتصاد الشرق، دون ذكر أي تفاصيل بشأن حجم الحصة المستهدفة.

• الكويت تعلن عن كشف نفطي ضخم باحتياطيات 3.2 مليار برميل

أعلنت شركة نفط الكويت، عن كشف نفطي ضخم في حقل النوخذة البحري، في المياه الاقتصادية الكويتية، باحتياطيات نفطية تُقدر بـ 3.2 مليار برميل من المكافئ النفطي. تبلغ التقديرات الأولية لمخزون المحروقات الموجودة في الحقل، نحو 2.1 مليار برميل من النفط الخفيف و5.1 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، وبما يعادل 3.2 مليار برميل من المكافئ النفطي.

الاخبار العالمية



• انخفاض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة ليبلغ 1.215 مليار برميل

انخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.488 مليار برميل منها 617 مليون برميل من النفط الخام و871 مليون برميل من المنتجات، وهو مستوى منخفض بمقدار 21 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق وذلك وفقاً للتقرير

الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية. وأشار التقرير إلى انخفاض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من عام 2024 بمقدار 36 مليون برميل مقارنة بالربع السابق لبلغ 1.215 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 11 مليون برميل على أساس سنوي.

• انخفاض عوائد سندات الخزنة الأمريكية عقب التصريحات بشأن أسعار الفائدة

انخفضت عوائد سندات الخزنة الأمريكية يوم الثلاثاء الماضي، حيث استوعب المستثمرون تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم بشأن توقعات خفض أسعار الفائدة سبتمبر المقبل. وذكرت شبكة (سي إن بي سي) الأمريكية المختصة في الشؤون الاقتصادية والمالية- أن العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات انخفض بأكثر من ثلاث نقاط أساس إلى 4.1983%؛ فيما انخفض عائد سندات الخزنة لأجل عامين بأكثر من نقطة أساس ليصل إلى 4.4404%.

• أسهم أوروبا تنخفض عقب توقعات الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة

تراجعت الأسهم الأوروبية في بداية التداولات اليوم الثلاثاء، وسط تقييم المستثمرين للتوقعات الاقتصادية والسياسية في المنطقة وخارجها عقب تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم بول بشأن توقعات خفض أسعار الفائدة سبتمبر



المقبل. وانخفض مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.4% بسبب خسائر أسهم التعدين التي تراجعت بنسبة 1.72%، وفق بيانات شبكة (سي إن بي سي) الأمريكية المختصة في الشؤون المالية والاقتصادية وهو أسهم بيت الأزياء الألماني هوجو بوس، بأكثر من 10% بعد أن خفضت الشركة توقعاتها لمبيعات العام بأكمله وسط استمرار التحديات الاقتصادية الكلية والجيوسياسية؛ كما انخفض سهم بربري بنسبة 3.3% بعد يوم من إصدار تحذير بشأن الأرباح بسبب ضعف الطلب على السلع الفاخرة.

• رئيس سنتامين العالمية: نتوقع استخراج 5 ملايين أوقية ذهب خلال العقد القادم

أكد مارتن هورجان الرئيس التنفيذي لشركة سنتامين العالمية المشغلة لمنجم السكرى لإنتاج الذهب، أن مصر تنافس عدة دول في جذب الاستثمارات في مجال التعدين لما تتمتع به من استقرار سياسي وأمني، وأن لديها المقومات المناسبة بشكل جيد سواء من الناحية الجيولوجية أو الدرع النوبي فضلاً عن الكوادر البشرية بما لديها من خبرات في مجال التعدين، لافتاً إلى أنه من المتوقع خلال العقد القادم استخراج 5 ملايين أوقية ذهب. وأضاف خلال كلمته في منتدى مصر للتعدين، أن منجم السكرى لإنتاج الذهب بمصر يعد أفضل نموذج في العالم وبه احتياطات هائلة من الذهب، ومستمررون في تطويره وضخ استثمارات جديدة بالتعاون مع الحكومة المصرية، لافتاً إلى أن الشركة أطلقت ثلاث مبادرات جديدة لتطوير قطاع التعدين في مصر، وجاري اتخاذ الإجراءات لإطلاق مدرسة للتعدين في مصر، مشيراً إلى أن مصر تتمتع بفرص تعدينية واعدة ومهارات بشرية متميزة ستسهم في نمو الاقتصاد المصري.

• تباطؤ نمو الصين أكثر من المتوقع يفاقم الضغوط على حكومة بكين

تراجع النمو الاقتصادي في الصين إلى أدنى مستوياته له في خمسة أرباع سنوية، مع تباطؤ مبيعات التجزئة، مما يزيد الضغوط على حكومة بكين لتعزيز الثقة في اجتماع السياسة الذي يُعقد مرتين كل عقد، ويحل موعده هذا الأسبوع. وأظهرت بيانات المكتب الوطني للإحصاء الصيني أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 4.7% في الربع الثاني مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كان هذا النمو دون أوسط توقعات الاقتصاديين في استطلاع «بلومبرغ» والذي بلغ 5.1%. فيما ناهز النمو الاقتصادي الصيني في النصف الأول 5%، متماشياً مع الهدف السنوي البالغ نحو 5% الذي حددته بكين.

• «EBRD» يمول المشاريع الصغيرة والتجارة في مصر بـ705 ملايين دولار

يخطط «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية» (EBRD) لضخ تمويلات بقيمة 705 ملايين دولار، في عدد من البنوك المصرية خلال النصف الثاني من 2024، بحسب رئيس تمويل قطاع المؤسسات في مصر بالبنك، هاشم عبد الحكيم .



تصريحات عبد الحكيم، تأتي بعد أيام من انعقاد مؤتمر الاستثمار الأوروبي المصري، والذي وقعت فيه مصر 29 اتفاقية بقيمة 49 مليار يورو، إضافة إلى 6 اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركاء أوروبيين وغير أوروبيين بقيمة 18.7 مليار يورو.

أضاف عبد الحكيم أن التمويلات الجديدة المستهدفة مع البنوك المصرية خلال النصف الثاني من العام، تنقسم إلى 305 ملايين دولار لإقراض البنوك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والطاقة الخضراء، و400 مليون دولار لتمويل التجارة البينية.

• وزراء مالية منطقة اليورو يتعهدون بخفض الإنفاق لتقليص ديونهم

تعهدت حكومات منطقة اليورو بخفض الإنفاق خلال العام المقبل للحد من الاقتراض بعد سنوات من الإنفاق المرتفع لدعم الشركات والأسر خلال جائحة كورونا وأزمة الطاقة.

اتفق وزراء مالية الكتلة ذات العملة الموحدة على أن «تقوية المالية على نحو تدريجي ومستدام في منطقة اليورو لا يزال ضرورياً، نظراً للحاجة إلى خفض المستويات المرتفعة من العجز والديون»، وفقاً لبيان صدر عن مجموعة اليورو.

يأتي هذا الالتزام في الوقت الذي يعمل فيه الاتحاد الأوروبي على وضع قواعد مالية جديدة ستلزم الدول الأعضاء بخفض الإنفاق أو زيادة الضرائب ضمن خطط ميزانياتها الخاصة من أجل موازنة الحسابات العامة بداية من العام المقبل.

• قطاع التصنيع الصيني يفوق نمو الاقتصاد بأكمله لثالث ربع توالياً

نما قطاع التصنيع في الصين بمعدل أسرع من الاقتصاد بأكمله لثالث ربع على التوالي، ما يؤكد على مساهمة الصناعة والصادرات في دفع عجلة النمو في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم.

توسع قطاع التصنيع بنسبة 6.2% خلال الربع الماضي، وفق بيانات الناتج المحلي الإجمالي التفصيلية، متفوقاً على معدل النمو الحقيقي للاقتصاد بأكمله الذي بلغ 4.7%، ليحافظ بذلك على إسهام القطاع في النشاط الاقتصادي الإجمالي عند 27%، متماشياً مع أعلى مستوي له في عام والذي سجله الربع الماضي. يأتي هذا الأداء القوي للتصنيع على النقيض من تراجع قطاع العقارات الذي انكمش لخامس ربع على التوالي، وفق البيانات.

• هواوي تبني مركزاً لأشباه الموصلات بـ 1.4 مليار دولار مع احتدام حرب الرقائق

تقترب شركة «هواوي تكنولوجيز» من استكمال بناء مركز لأبحاث وتطوير الرقائق في شنغهاي، في خطوة من شأنها تعزيز الطموحات التكنولوجية للصين حتى في ظل محاولات الولايات المتحدة لعرقلة صعودها.



من المقرر أن يضم المركز، الذي سيكون أكبر مرفق أبحاث لـ «هواوي» على مستوى العالم، حوالي 30 ألف موظف، وفقاً لبيان على موقع حكومة شنغهاي. ويقع في منطقة تشينغبو، وتبلغ مساحته 1.6 مليون متر مربع، ويضم شبكة طرق وسكة حديد محدودة وجسوراً معلقة جاهزة بالفعل، حسبما أفاد البيان.

• تركيا تسعى لزيادة صادراتها من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي

قالت تركيا إنها مستعدة لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها تريد التزامات طويلة الأجل تبرر قيامها بالاستثمار في البنية الأساسية اللازمة. كما تريد تجنب أي مقايضات معقدة يدفع الاتحاد لفرضها بهدف تجنب الغاز الروسي.

تحاول أوروبا تأمين إمدادات غاز بديلة لتحل محل التدفقات الروسية التي تمر عبر أوكرانيا. أحد الخيارات قد تكون قيام تركيا بتحويل وارداتها من الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا، ما يعني أن تقوم أنقرة بشراء كميات إضافية من غاز أذربيجان لتحل محل وارداتها من الغاز الروسي. كما تحرص تركيا بشكل كبير على توسيع صادراتها من الغاز عبر بلغاريا.

• قوة الدولار ومؤشرات الطلب تضغطان على أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط بأكثر قدر منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، حيث يتطلع المتداولون إلى قوة الدولار وعلامات ضعف الطلب، مما أدى إلى عمليات بيع خوارزمية. نزلت أسعار خام «غرب تكساس» الوسيط بنسبة 1.4% لتستقر عند مستوى 81 دولاراً للبرميل يوم الثلاثاء الماضي. وارتفع الدولار لليوم الثاني، مما جعل السلع المسعرة بالعملية أكثر تكلفة.

تختبر العقود الآجلة لخام «غرب تكساس» الوسيط متوسطها المتحرك لمدة 100 يوم، والذي كان بمثابة مستوى دعم لمدة شهر.

• تضخم أسعار المنتجين الأميركيين يفوق التوقعات بفارق طفيف

فارق ارتفاع أسعار المنتجين في الولايات المتحدة الأميركية خلال يونيو الماضي التوقعات إذ صعدت هوامش أرباح مقدمي الخدمات، ما عوض انخفاض تكلفة البضائع للشهر الثاني على التوالي.

ارتفع مؤشر أسعار المنتجين للطلب النهائي بنسبة 0.2% عن الشهر السابق، وفق بيانات لمكتب إحصاءات العمل. وبالمقارنة مع العام الماضي، صعد المؤشر 2.6%. يأتي التقرير الخاص بتضخم الأسعار بالجملة بعد مؤشر أسعار المستهلكين الذي يُراقب عن كثب أكثر، والذي أظهر أول انخفاض منذ بداية تفشي وباء كورونا ووضع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على مسار بدء تخفيض أسعار الفائدة في أقرب وقت من سبتمبر المقبل.

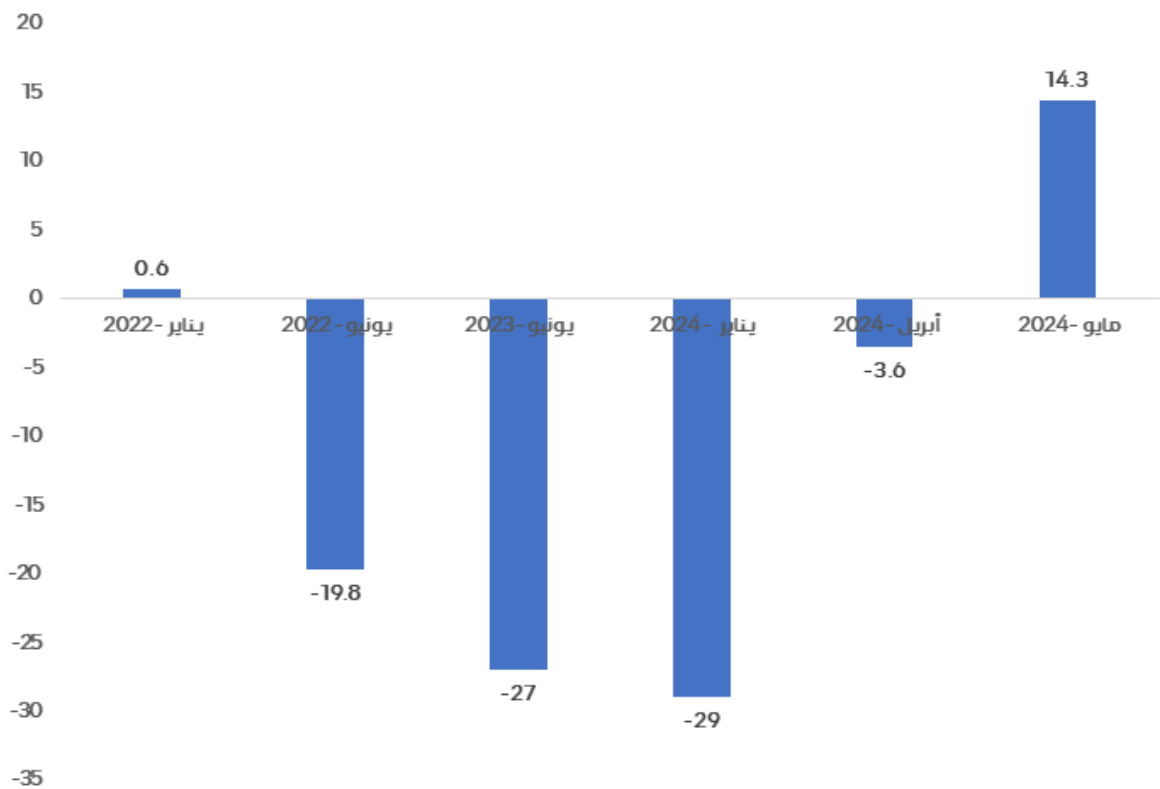
معلومة مصورة

”

ارتفع فائض مصر من صافي الأصول الاجنبية ليظهر بيانات ايجابية للمرة الاولى منذ يناير 2022، تلك البيانات تظهر بشكل واضح ان ازمة النقد الاجنبي بمصر قد انتهت بشكل جذري وباتت البنوك المصرية في حالة فائض سيولة نقد أجنبي تحتاج الي استثمارها.

“

صافي فائض الأصول الاجنبية بالبنوك المصرية (مليار دولار)



مقالات تحليلية

سياسة وثيقة ملكية الدولة تعزز مناخ الاستثمار العام

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تراجع دور الدولة في الاقتصاد أصبح يُعتبر أحد أهم الموضوعات المحورية التي دائمًا ما تتردد في تصريحات وبرامج الحكومة المصرية، سواء السابقة أو الحالية. يتم الحديث عن أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد منذ أن أشار إليه السيد الرئيس في حفل إفطار الأسرة المصرية في رمضان عام 2022. تلا ذلك إعلان الحكومة المصرية عن خطتها الطموحة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، بهدف رفع مساهمته في الاستثمار إلى 65% خلال السنوات الثلاث المقبلة. وقد عكس ذلك التوجه التزام الدولة بإعادة توجيه استثمارات القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030، مما يمثل خطوة استراتيجية نحو مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام.

“

وفي هذا السياق، أصدرت الدولة المصرية وثيقة سياسة ملكية ملكية الدولة. ربما يتساءل القارئ حول ما إذا كانت مصر هي الدولة الوحيدة التي أصدرت تلك السياسة، أو ما إذا كانت منهجية تفكير الدولة المصرية في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة نصيبه من الاقتصاد المصري تسير وفق الأطر الدولية. للإجابة على هذا التساؤل، يجدر الإشارة إلى أن تحديد سياسة ملكية الدولة يعد

خطوة شائعة بين العديد من الدول، حيث اتبعت هذا النهج أكثر من 50 دولة حول العالم، بما في ذلك دول عربية. هذه العملية التنظيمية استهدفت وضع إطار واضح للاستثمار بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا السياق، كان إعلان الدولة لوثيقة سياسة الملكية الخاصة بمثابة خطوة إيجابية نحو ترسيخ أطر ثابتة للمناخ الاقتصادي في البلاد. وقد جاءت وثيقة سياسة ملكية الدولة متماشية مع المعايير والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مستهدفةً تنفيذ السياسات العامة للدولة. وقد اتسمت تلك الوثيقة بالمرونة، إذ طرحت إمكانية تحديثها وفقاً للتطورات الدولية والمحلية التي تواجه الدولة المصرية والتي تفرض تغيرات في أولوياتها. وهو ما أخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للدولة، مما يعزز من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين البيئة الاستثمارية بشكل مستمر.

تمت صياغة وثيقة سياسة ملكية الدولة لتغطي مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تشمل عدة مجالات حيوية في الاقتصاد، وذلك لتحقيق نظام متكامل وفعال لملكية الدولة للأصول. وقد أرست تلك المبادئ أساساً منطقيًا واضحًا يفسر توجهات الدولة نحو ملكية الأصول، وسردت عمليات المساءلة السياسية المتعلقة بسياسات الملكية. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت الوثيقة توحيد الشكل القانوني لعمليات الشركات وضمن استقلالها الإداري. كما أشارت الوثيقة إلى إلغاء الإعفاءات التي كانت تتمتع بها الشركات الحكومية من الضرائب وبعض الامتيازات الضريبية الأخرى، ووضعت مبادئ صارمة للإفصاح والشفافية، وتطبيق معايير المحاسبة والإفصاح والتدقيق عالية الجودة.

كذلك، حددت أطر الحوكمة التي تتبعها الشركات المدرجة في البورصة المصرية، والتي تتضمن إصدار بيانات مالية سنوية تخضع للتدقيق الخارجي لضمان الشفافية والمصداقية. يتمتع مجلس إدارة تلك الشركات بكل الصلاحيات والسلطات اللازمة لأداء مهامه بكفاءة، ويتحمل المسؤولية النهائية عن نتائج تشغيل الشركة، مما يعزز من فعالية الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة، حيث تساهم تلك المبادئ في تعزيز الثقة في الشركات المملوكة للدولة وتدعم جهودها في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

قدمت وثيقة سياسة ملكية الدولة تصورًا شاملاً لتواجد الدولة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وقسمتها إلى ثلاثة أقسام رئيسية، كل منها مُميز بلون يعبر عنه. يتمثل القسم الأول في اللون الأخضر، الذي يرمز إلى القطاعات التي قررت الدولة تركها بالكامل ليتم إدارتها من جانب القطاع الخاص، وتشمل 79 نشاطًا اقتصاديًا ستتخرج منها الدولة كليًا. أما اللون الأصفر فيمثل القطاعات التي ستتواجد فيها الدولة جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص، ويشمل 45 نشاطًا اقتصاديًا. أما اللون الأحمر فيرمز إلى القطاعات الحيوية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، والتي ستظل تحت إدارة الدولة وحدها، ويشمل 27 نشاطًا اقتصاديًا.

استهدفت الدولة من هذا التصنيف القطاعي زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، ليصل إجمالي استثماراته إلى 65% مقارنة بالوضع الحالي الذي يتراوح بين 35%-30%. خلال تنفيذ هذه الخطة، تعتزم الدولة خفض ملكيتها بالحصص المملوكة للشركات الحكومية من خلال البيع لمستثمرين محليين من

القطاع الخاص أو من خلال جذب شركات أجنبية جديدة للعمل في مصر. وتستهدف الدولة جذب استثمارات بحوالي 40 مليار دولار أمريكي، بمعدل 10 مليار دولار سنويًا.

وحيث أن هذه الوثيقة (وثيقة سياسة ملكية الدولة) تؤثر بشكل أساسي على معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كونها تلعب دورًا محوريًا في رسم مستقبل الاقتصاد المصري لأجيال قادمة، فقد رأت الدولة ضرورة طرحها للحوار المجتمعي لمعرفة ردود فعل القطاعات الاقتصادية المختلفة ورؤاهم حول هذه الوثيقة المهمة لمستقبل مصر.

تم اتباع منهجية علمية دقيقة لتحديد الأصول المملوكة للدولة التي تنطبق عليها الخصائص الأساسية لتكون مؤهلة للدخول في البرنامج الاقتصادي الجديد. استندت هذه المنهجية إلى عدد من المعايير الأساسية، منها أهمية الأصول بالنسبة للاقتصاد القومي، طبيعة نشاطها، وكفاءة عملية إدارتها. وقد تضمنت هذه المعايير حماية الاقتصاد الوطني من التعرض لضغوط مستقبلية، سواء بسبب فقدان السيطرة على قطاع معين أو بسبب حدوث أي ممارسات احتكارية مستقبلاً، وقد تم تحديد عدد من الآليات الاستثمارية للتخارج من تلك الأصول، مستهدفةً جذب جميع أنواع المستثمرين. وقد تم تقسيم أسلوب التخارج من الشركات إلى عدة طرق رئيسية، أهمها:

- زيادة عدد الأسهم المطروحة في سوق الأوراق المالية المصري: حيث تستهدف هذه الطريقة الشركات المقيدة بالفعل في سوق المال، وتهدف إلى جذب المستثمرين

الذين يفضلون الحصول على حصص في الشركات الحكومية المدرجة في السوق.

- بيع حصص استراتيجية بالشركات العامة إلى المستثمرين: حيث يتم بيع حصص الحكومة في الشركات العامة إلى مستثمرين في القطاع الخاص، بينما يبقى هيكل ملكية تلك الشركات مملوكًا بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص، مع ترك حرية الإدارة التنفيذية للقطاع الخاص. تساهم هذه الاستراتيجية في زيادة الاستثمار الخاص بالاقتصاد المصري وتعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الأصول العامة المملوكة للدولة، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع.

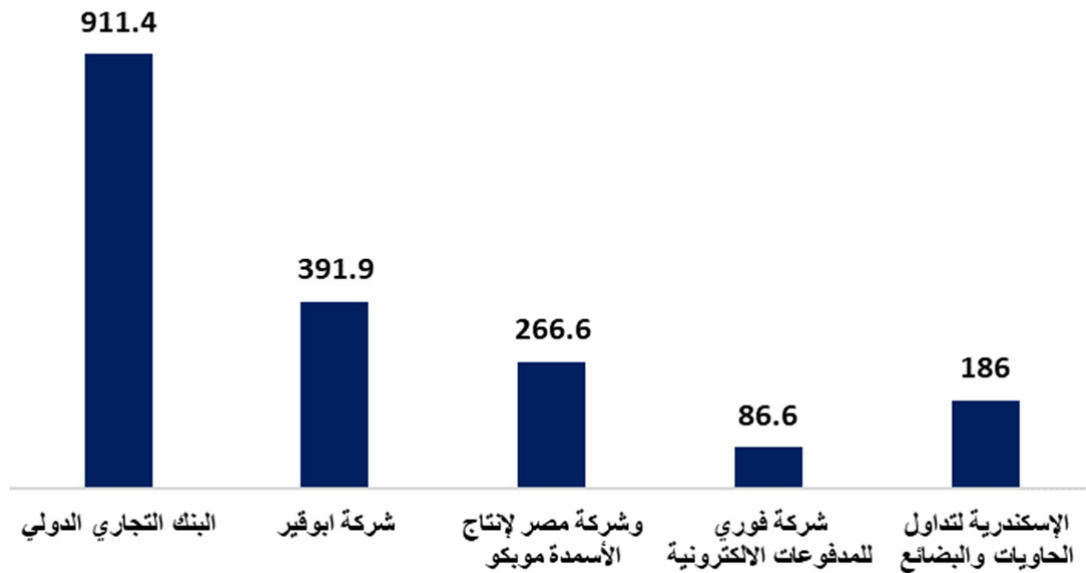
- الخصخصة الكاملة: تتمثل في التخرج الكلي من الشركات الحكومية من خلال بيع كامل حصص الحكومة في الشركات إلى القطاع الخاص.

تشترك في تنفيذ استراتيجية الدولة لزيادة مساهمة القطاع الخاص عدد من المؤسسات العامة بمصر المتمثلة في البنوك العامة وشركات التأمين، بقيادة الصندوق السيادي المصري الذي تأسس في عام 2018 بموجب القانون رقم 177 لسنة 2018، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية والعالية لمصر. يعمل الصندوق على إدارة الأموال والأصول المملوكة أو المنقولة له، وكذلك الاستثمار في العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقد ساهم الصندوق بشكل ايجابي في دعم المناخ الاستثماري في مصر. من خلال ارتباطاته الاستثمارية مع «القابضة الإماراتية ADQ»، نجح الصندوق في تنفيذ صفقات بقيمة 1.84 مليار دولار،

حيث شملت هذه الصفقات الخارج من خمس شركات مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري. وفقاً لهذه الصفقات، حصلت «ADQ» على حصص في عدد من الشركات منها البنك التجاري الدولي بحصة تبلغ حوالي 16.94%، شركة أبوقير للأسمدة بحصة تبلغ حوالي 21.52%، وشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) بحصة تبلغ حوالي 2.2%، وشركة فوري للمدفوعات الإلكترونية بحصة تبلغ حوالي 12.23%، وشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع بحصة تبلغ حوالي 32%.

الشكل 1: الشكل تم اعدادة بواسطة الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

صفقات ADQ بمصر خلال عامي 2022 - 2023



لم يكن الصندوق السيادي السعودي بمنأى عن صفقات الحكومة المصرية، حيث نفذ عددًا من الصفقات المهمة التي عززت من التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتضمنت هذه الصفقات شراء حصص في أربع شركات مصرية بارزة، وبلغت القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي. تتمثل في شراء حصة 23.56% بشركة أبوقير للأسمدة، وحصة 2.82% بشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)، وشراء حصة 25% بشركة إبي فاينانس، وحصة 20% بشركة الإسكندرية لتداول الحاويات.

وشهد الربع الأخير من عام 2023 عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة جلوبال الإماراتية لشراء حصة بحوالي 33.29% من أسهم شركة الشرقية للدخان لتصبح شركة جلوبال الإماراتية هي المالك الأكبر في شركة الشرقية للدخان وتليها الحكومة المصرية بحصة بحوالي 20%.

الجدول 1: بيانات تم تجميعها بواسطة الباحث من خلال البيانات المنشورة

ترتيب الملكية من حيث الحجم	ملكية الحكومة المتبقية	كود رويترز	
الحصة الأكبر	43.00%	ALCN.CA	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
الحصة الأكبر	42.77%	EFIH.CA	إبي فاينانس
الحصة الأكبر	30.49%	ABUK.CA	شركة أبوقير
المالك الثاني	20.95%	EAST	الشرقية للدخان
المالك الأكبر	16.46%	FWRY.CA	شركة فوري للمدفوعات الالكترونية
المالك الثالث	5.24%	COMI.CA	البنك التجاري الدولي
المالك الأكبر	4.50%	MOPCO.CA	وشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو

لا تزال الحكومة المصرية تحتفظ بحصص مسيطرة في معظم الشركات التي طرحت أجزاء منها في السوق، مما يتيح لها الفرصة لبيع حصص إضافية في المستقبل أو بيع حصص في شركات أخرى ضمن مجموعة الشركات التي أعلن عنها مجلس الوزراء، والتي يبلغ عددها حوالي 32 شركة في 18 قطاعاً اقتصادياً. سيتم طرح أجزاء من هذه الشركات في سوق الأوراق المالية المصري أو الخارج الجزئي منها من خلال البيع لمستثمرين رئيسيين، ويمكن تصنيف هذه القطاعات إلى نوعين: القطاعات التي سيلعب القطاع الخاص فيها الدور الأكبر، والقطاعات التي ستعزز الدولة وجود القطاع الخاص فيها من خلال المشاركة. تتضمن الوثيقة عددًا من الشركات التي سيتم طرحها، وتشمل:

- **القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي:** بنك القاهرة، المصرف المتحد، البنك العربي الأفريقي، شركة مصر لتأمينات الحياة، شركة مصر للتأمين.
- **القطاع العقاري:** النصر للإسكان والتعمير، المعادي للتنمية والتعمير، شركة المستقبل للتنمية العمرانية، شركة الصاحية للاستثمار والتنمية.
- **قطاع البتروكيماويات والأسمدة والتعدين:** مصر لأعمال الأسمدة المسلح، شركة حلوان للأسمدة، الشركة الوطنية للمنتجات البترولية، الشركة المصرية لإنتاج البروبيلين والبولي بروبيلين، النصر للتعدين، شركة إيثيدكو، شركة الحفر للبتروول، شركة إيلاب، شركة سيناء للمنجيز، المصرية للسبائك والحديد.

- **قطاع الطاقة:** محطة توليد رياح بجبل الزيت، محطة توليد رياح بالزعفرانة، محطة بني سويف لتوليد الكهرباء، شركة سيد للصناعات الكيماوية، شركة بويات باكين.

من المتوقع أن يساهم برنامج الطروحات المصرية في تحقيق العديد من الفوائد الإيجابية، مما يعزز بيئة المناخ الاستثماري في مصر بشكل كبير. دخول مساهمين جدد في تلك الشركات من شأنه أن يعزز قواعد الحوكمة، مما يقلل من احتمالات الفساد. هذا الأمر سيؤدي إلى تجديد دماء إدارة تلك الشركات من خلال وجود تمثيل للمستثمرين الجدد في مقاعد مجالس إدارة الشركات، مما يساهم في تحسين نماذج الأعمال من خلال تحسين كفاءة العمليات، نقل تكنولوجيا جديدة، أو المساهمة في فتح أسواق خارجية لمنتجات هذه الشركات، تتضمن الفوائد المتوقعة من هذا البرنامج ما يلي:

- **تعزيز قواعد الحوكمة:** وجود مساهمين جدد سيعزز من الشفافية والرقابة، مما يقلل من احتمالات الفساد ويساهم في تحسين الأداء الإداري.
- **تجديد الإدارة:** بوجود تمثيل للمستثمرين الجدد في مجالس الإدارة، يمكن تحقيق تجديد في الفكر والاستراتيجية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام للشركات.
- **تحسين كفاءة العمليات:** سيعمل المستثمرون الجدد على تطبيق أفضل الممارسات وتحسين كفاءة العمليات، مما يساهم في زيادة الإنتاجية والجودة.

- **نقل التكنولوجيا:** دخول مستثمرين جدد يمكن أن يساهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى هذه الشركات، مما يرفع من مستوى الابتكار والتنافسية.
 - **فتح أسواق خارجية:** وجود شركاء دوليين يمكن أن يسهل الوصول إلى أسواق جديدة، مما يفتح فرصاً تصديرية أكبر للشركات المصرية.
 - **تعزيز القدرات التمويلية:** من خلال جذب استثمارات جديدة، يمكن دعم القدرات التمويلية للاقتصاد المصري بشكل عام، مما يعزز من استقراره ونموه.
- بشكل عام، فإن برنامج الطروحات المصرية يعد خطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة، تحسين المناخ الاستثماري، وتعزيز كفاءة وشفافية الشركات المصرية، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المصري ككل.
-

مقالات تحليلية

أبرز التأثيرات المتوقعة لتفصيل برنامج الطروحات على أداء البورصة المصرية: تحليل شامل وتأثيرات إيجابية ملموسة

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تخطو مصر بخطوات جادة نحو تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تفعيل برنامج الطروحات الحكومية. ويهدف هذا البرنامج إلى طرح حصص من ملكية الدولة في شركات عاملة في قطاعات متنوعة على البورصة المصرية، بما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة كفاءة الأداء، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في ملكية هذه المؤسسات.

“

فقد أعلنت الحكومة المصرية عن الاستعداد لطرح حصص في أكثر من عشر شركات كمرحلة أولى ضمن برنامج الطروحات في البورصة المصرية، إضافة إلى شركتي صافي ووطنية، ضمن المعلن عنهما في قائمة الـ 32 شركة الأولى، كما تدرس الحكومة أيضًا توسيع برنامج الطروحات عن طريق بيع حصص ثانوية في شركتي أبو قير للأسمدة وسيدي كرير للبتروكيماويات (سيدبك) نظرًا إلى جاذبية القطاع العالية وارتفاع أرباحه، وكذلك الإعداد لطرح البنك المصري لتنمية الصادرات «إيبانك»، وشركة النصر للكيماويات الوسيطة.

يقدم هذا المقال نبذة حول برنامج الطروحات الحكومية المصرية وأبرز تأثيراتها المتوقعة على انتعاش البورصة المصرية؛ والتي تأتي في إطار الحرص على تعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فقد تم اتخاذ خطوات ملموسة خلال الفترة الماضية لتمكين هذا القطاع الحيوي.

أولاً: نبذة حول برنامج الطروحات الحكومية وأبرز الجهود التي تمت:

تهدف الحكومة المصرية من خلال هذا البرنامج إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات إلى 65% خلال السنوات القليلة المقبلة. ولتحقيق هذه الأهداف، تم إنشاء وحدة للإشراف على برنامج الطروحات، كما تم تكليف وحدة الإشراف بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة، وعلى رأسها صندوق مصر السيادي، لتنفيذ البرنامج. بالإضافة إلى التعاقد مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي كمستشار للدولة المصرية في هذا البرنامج.

فقد كشف رئيس الوزراء المصري عن عزم الحكومة طرح عدة شركات حكومية في البورصة خلال الفترة المقبلة، وتتضمن قائمة الشركات المطروحة كيانات عاملة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والبتروكيماويات والأدوية والتطوير العقاري والتأمينات. وتُشير التقديرات إلى أن برنامج الطروحات سيُساهم في جني ما بين 30 إلى 40 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة.

كما من المتوقع أن تساهم هذه الخطوات في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والعمل على خلق فرص

عمل جديدة. مع تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وصولاً إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري. حيث تسعى الدولة المصرية من خلال برنامج الطروحات العامة إلى: خروج عدد من الشركات المملوكة للدولة للاكتتاب العام في البورصة، مع طرح حصص من مشروعات البنية التحتية للاكتتاب العام. بالإضافة إلى بيع بعض الأصول غير الاستراتيجية للدولة للقطاع الخاص.

وقد أكدت الحكومة المصرية على التزامها بتوفير بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص، وذلك من خلال تطوير التشريعات والقوانين، مع تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. وسيكون نجاح برنامج الطروحات العامة له انعكاسات إيجابية كبيرة على الاقتصاد المصري، وسيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وفيما يلي أبرز التأثيرات الإيجابية المتوقعة:

- تعزيز دور القطاع الخاص: من خلال طرح حصص ملكية في شركات حكومية، تُتيح الحكومة المصرية للقطاع الخاص فرصة المشاركة الفاعلة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يساهم في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة.
- جذب الاستثمارات: تُعدّ الطروحات الحكومية أداة فعّالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بفضل ما تُقدّمه من فرص استثمارية جاذبة في شركات ذات سجلّ حافل بالربحية والإمكانات الواعدة.

- زيادة كفاءة الأداء: يُتوقَّع أن يُساهم دخول القطاع الخاص في ملكية الشركات المطروحة في تحسين كفاءة الأداء ورفع مستوى الإنتاجية، وذلك بفضل ما يُتيح من خبرات وتكنولوجيا حديثة وإدارة رشيدة.

- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية: تُتيح الطروحات الحكومية للمواطنين فرصة المشاركة في ملكية هذه الشركات، مما يُساعد على تعزيز شعورهم بالمسؤولية والمشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية.

- سداد الفجوة التمويلية: تُساهم حصيلة بيع حصص من ملكية الدولة في سدّ الفجوة التمويلية وتحقيق الاستقرار المالي، ممّا يُعزّز قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ مشروعاتها التنموية.

وفي المقابل قد تُثير عملية طرح الأصول الحكومية مخاطر الفساد، كما تُثير عملية بيع حصص في شركات حكومية قلق البعض بشأن مستقبل إيرادات تلك الشركات. وتُشدّد بعض الآراء على ضرورة استخدام حصيلة الطروحات بشكل فعّال في تمويل مشروعات تنموية تُساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

ثانياً: أبرز التأثيرات المتوقعة لبرنامج الطروحات على سوق المال المصري:

تنوعت تحركات الحكومة ضمن برنامج الطروحات؛ سواء للبيع لمستثمر استراتيجي أم لطرح حصص أغلبية أو أقلية للشركات

المسجلة في البورصة، فقد باعت الحكومة المصرية حصة تعادل 9.5% من أسهم الشركة المصرية للاتصالات، التي تسيطر عليها الدولة مقابل نحو 3.75 مليارات جنيهه (121.6 مليون دولار) لتمثل أحد عمليات الطرح الجزئي لأسهم الشركة.

كما تمت عملية استحواذ لشركة البويات والصناعات الكيماوية - باكين، رسميًا على نحو 81% من أسهم باكين، وذلك لعدد 19.4 مليون سهم بسعر 39.80 جنيهه للسهم، بقيمة إجمالية 770.5 مليون جنيهه. لترتفع على إثرها وارتفع مؤشر «إيجي إكس 30» بنسبة 0.43% ليصل إلى مستوي 17400 نقطة، وصعد مؤشر «إيجي إكس 50» بنسبة 0.42% ليصل إلى مستوي 3118 نقطة، وقفز مؤشر «إيجي إكس 30 محدد الأوزان» بنسبة 0.31% ليصل إلى مستوي 20862 نقطة، وزاد مؤشر «إيجي إكس 30 للعائد الكلي» بنسبة 0.64% ليصل إلى مستوي 7268 نقطة. وذلك في مايو 2023.

كما تم الكشف في يونيو الماضي عن بيع حصة بنسبة 31% من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بقيمة 241 مليون دولار، كما وقد أعلنت الحكومة في نوفمبر 2023، عن إتمام بيع حصة بنسبة 30% في الشركة الشرقية للدخان «إيسترن كومباني»، وتغير هيكل الملكية لتصبح شركة «غلوبال للاستثمارات القابضة المحدودة» الإماراتية ثاني أكبر المساهمين في الشركة.

في ديسمبر 2023، وقعت الشركة العربية للاستثمارات الفندقية والسياحية (أيكون)، إحدى الشركات التابعة لمجموعة طلعت مصطفى القابضة، على الاتفاقيات النهائية لعملية الاستحواذ على حصة 39% في شركة ليجاسي للفنادق، مع حقوق الإدارة

الكاملة، وستصل هذه النسبة إلى 51% خلال الفترة الزمنية المحددة، لتصبح أحد نماذج البيع لمستثمر استراتيجي.

ويشهد ملف طرح الشركات الحكومية في البورصة المصرية حالة من الترقب، مع عودة وزارة الاستثمار في الحكومة الجديدة، ليرز تساؤل حول الجهة التي ستتولى هذا الملف، كما برزت عدة تساؤلات من قبل خبراء سوق المال! هل جذب الاستثمارات للبورصة المصرية وتنشيط سوق المال المصري يستوجب العمل على مجموعة من العوامل وليس فقط الاقتصار على برنامج الطروحات! وفي مقدمتها خفض أسعار الفائدة، مع إدخال مجموعة واسعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والخاصة بتسجيل الشركات في البورصة المصرية واللجوء إليها كمصدر تمويلي لتوسع الشركات.

ويذهب بعض الخبراء للقول بأن استئناف برنامج الطروحات هو أكبر محفز لتنشيط حركة البورصة، خاصة في ظل التأثيرات الإيجابية لتحرير سعر الصرف وما له من آثار في قيمة الأصول.

الخلاصة! يُمثل برنامج الطروحات الحكومية خطوة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية المصرية، ولكّنه يتطلب تنفيذه بشفافية وفعالية لضمان تحقيق التأثيرات الإيجابية المُتوقّعة على الاقتصاد المصري والمواطنين.

مقالات تحليلية

الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج الدعم في مصر بعد قرار خفض الدعم

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تعد برامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي جزءًا أساسيًا من استراتيجية الحكومة المصرية لتحسين مستويات المعيشة للمواطنين. مع قرار الحكومة الأخير بخفض الدعم، تثار العديد من التساؤلات حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه الخطوة وتأثيرها على الفئات المستهدفة.

تتناول هذه المقالة التفاصيل والآثار المترتبة على هذا القرار في شكل نقاط موجزة مبينة الجوانب المختلفة، مع تحليل موجز ومحدد لبعض الاستراتيجيات المقترحة للتخفيف من الآثار السلبية.

“

عرض لبرامج الدعم في مصر قبل قرار خفض الدعم

قبل القرار الأخير، شملت برامج الدعم في مصر مجموعة متنوعة من المبادرات التي تهدف إلى تقديم الحماية الاجتماعية وتقليل معدلات الفقر. تشمل هذه البرامج:

- **الدعم النقدي:** مثل برنامج «تكافل وكرامة» الذي يوفر مساعدات مالية للأسر الفقيرة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. يستفيد من هذا البرنامج حوالي 3.4 مليون أسرة، مما يعادل حوالي 15 مليون فرد.
- **الدعم التمويني:** توفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة عبر بطاقات التموين، حيث يستفيد منه نحو 63.5 مليون مواطن.
- **دعم الطاقة:** تخفيض أسعار الوقود والكهرباء للمستهلكين، والذي كان يكلف الحكومة نحو 30% من إجمالي ميزانية الدعم.
- **دعم الإسكان:** توفير مساكن منخفضة التكلفة للأسر ذات الدخل المحدود من خلال مشروعات مثل «الإسكان الاجتماعي» و«الإسكان المتوسط».

قرار خفض الدعم التدريجي

أعلنت الحكومة المصرية مؤخرًا خفض الدعم بشكل تدريجي، ضمن خطة تهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتقليل العجز في الموازنة العامة. يشمل القرار تقليص الدعم على الطاقة وبعض السلع الأساسية، مع توجيه الموارد نحو برامج دعم أكثر استهدافًا وكفاءة.

الأثر الاجتماعي لخفض الدعم

زيادة تكاليف المعيشة

من المتوقع أن يؤدي قرار خفض الدعم إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات، مما يزيد من تكاليف المعيشة للمواطنين، وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، ارتفاع أسعار الوقود سيؤدي إلى زيادة تكاليف النقل، مما يترجم إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية.

تأثير على الفئات الفقيرة

قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الأعباء على الأسر ذات الدخل المحدود، ما لم تعوض هذه الفئات بشكل كافٍ من خلال برامج دعم موجهة. يقدر أن نسبة الفقر قد ترتفع بشكل مؤقت نتيجة لهذه السياسات إذا لم يتم تنفيذ برامج تعويضية فعالة.

تحسين استهداف الدعم

تهدف الحكومة إلى توجيه الدعم بشكل أكثر فعالية إلى الفئات الأكثر احتياجًا، مما يمكن أن يحسن من الأثر الاجتماعي للدعم. هذه الخطوة تشمل تحسين نظم الاستهداف والتأكد من وصول الدعم إلى المستحقين فقط، مما يقلل من الهدر ويحسن كفاءة البرامج الاجتماعية.

الأثر الاقتصادي لخفض الدعم

تقليل العجز في الموازنة

من المتوقع أن يساهم خفض الدعم في تقليل العجز المالي، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويسمح بزيادة الإنفاق على مشاريع التنمية. يقدر أن تقليل الدعم على الطاقة وحده سيوفر نحو 20 مليار جنيه سنويًا، يمكن إعادة استثمارها في مشاريع البنية التحتية والصحة والتعليم.

تحسين الكفاءة الاقتصادية

تقليل الدعم يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تقليل التشوهات في الأسعار وتحفيز المنافسة. الشركات ستكون أكثر تحفيزًا لتحسين كفاءتها وتقليل التكاليف عندما تتوقف عن الاعتماد على دعم الوقود الرخيص.

التحديات الانتقالية لقرار خفض الدعم

في المدى القصير، قد يواجه الاقتصاد تحديات مرتبطة بارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج. من المتوقع اقتصاديًا على أرض الواقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 10% إضافية في الفترة الانتقالية، مما يتطلب سياسات نقدية ومالية متوازنة للحفاظ على استقرار الأسعار.

الحفاظ على التوازن الاقتصادي

يتطلب خفض الدعم تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على الاستقرار المالي وتجنب الإضرار بالطبقات الفقيرة والمتوسطة. يحتاج ذلك إلى سياسات اقتصادية متكاملة تتضمن تعزيز الإنتاجية ودعم الصناعات المحلية لتقليل الاعتماد على الواردات، وبناء عليه تواجه الحكومة تحديات كبيرة في تطبيق قرار خفض الدعم، حيث يمكن أن يؤدي إلى ضغوط اجتماعية عند رفع أسعار الوقود أو السلع الأساسية.

تأثير على الاستثمار الأجنبي

قد يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن خفض الدعم إلى تردد المستثمرين الأجانب في دخول السوق المصري حتى يتم الاستقرار وإعادة تقبل السوق للوضع الجديد، مما يؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعتبر مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

استراتيجيات وتوجهات الحكومة المصرية لتخفيف الأثر السلبي لخفض الدعم

برامج الدعم النقدي المباشر

للتعويض عن ارتفاع تكاليف المعيشة، تعمل الحكومة على زيادة مخصصات برنامج «تكافل وكرامة» وتوسيع قاعدة المستفيدين منه. الهدف هو توفير دعم نقدي مباشر للأسر ذات الدخل المحدود لمساعدتها على مواجهة التحديات الاقتصادية.

تعزيز برامج التأهيل والتوظيف

تعمل الحكومة على تعزيز برامج التدريب المهني والتعليم الفني لتأهيل الشباب وزيادة فرص التوظيف. يشمل ذلك التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريبية وعملية تعزز من مهارات الشباب وتزيد من فرصهم في سوق العمل.

تحسين شبكات الأمان الاجتماعي

تسعى الحكومة إلى تحسين كفاءة برامج الدعم الاجتماعي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الفئات غير الرسمية والعمالة غير المنتظمة. يهدف هذا إلى ضمان توفير الحماية الضرورية للفئات الأكثر ضعفًا.

تطوير البنية التحتية

تستثمر الحكومة في مشاريع البنية التحتية التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي. تشمل هذه المشاريع تطوير شبكات الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي، مما يحسن من جودة الحياة ويساهم في جذب الاستثمارات.

تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي

تعمل الحكومة على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية. يشمل ذلك تقديم حوافز استثمارية للشركات المحلية والأجنبية، وتعزيز الشفافية والمساعدة في التعاملات الاقتصادية.

إصلاح النظام الضريبي

تسعى الحكومة إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي من خلال توسيع قاعدة الضرائب وزيادة التحصيل الضريبي. يهدف هذا إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتقليل الاعتماد على الدعم، مما يعزز من الاستقرار المالي.

تحسين استهداف الدعم باستخدام التكنولوجيا الحديثة

تستخدم الحكومة المصرية التكنولوجيا لتحسين دقة وفعالية توزيع الدعم. يعتمد نظام المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات الضخمة (Big Data) لتحليل وتحديد الفئات الأكثر احتياجًا. يساعد هذا في تقليل التداخل والازدواجية وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين.

وأيضا تعمل الحكومة على تحديث قواعد البيانات الوطنية وتطبيق نظم تسجيل أكثر دقة لتحديد المستفيدين من الدعم. يشمل ذلك تحسين نظم التحقق من الأهلية وضمان تحديث البيانات بانتظام، مما يقلل من فرص الاحتيال والهدر.

تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية

تتعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية لتحسين استهداف الدعم. تساهم هذه المنظمات بخبراتها الميدانية ومعرفةتها بالفئات الأكثر احتياجًا، مما يعزز من فعالية توزيع الدعم ويضمن وصوله إلى المناطق النائية والمهمشة.

ما قبل الختام

عقود متوالية من الاعتماد شبه الكامل على الحكومات المصرية المتوالية لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية للمواطنين، وهي سنوات حملت رواسب أثرت على الدولة والحكومة والمواطن والمشكلة انها لم يكن أمامها إمكانية للتطور في مجالات محلية، بل على العكس تدهور للصناعة والزراعة والإنتاج المحلي بشكل عام.

حتى أصبح الحال غير مبشر وأصبح لا بد من حلول جذرية مغيره للوضع حتى لا يأتي الوقت الذي يتعرض الأمن القومي والسلام الداخلي والاستقرار في الشارع لأخطار تتفاقم مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

المقصود هنا الحث على الاستمرار على نهج سياسات اقتصادية واحدة حتى يستطيع الاقتصاد والمواطنين إعادة تأهيل أوضاعهم على المنظومة الجديدة بتكلفتها وابعائها ورونقها بعد ان تأتي بثمارها.

الخاتمة

يعد قرار الحكومة المصرية بخفض الدعم خطوة مهمة نحو تحقيق الاستدامة المالية وتحسين الكفاءة الاقتصادية. ومع ذلك، يتطلب التنفيذ الناجح لهذه السياسة إدارة فعالة واستراتيجيات موجهة لتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي على الفئات الأكثر احتياجًا. من خلال توجيه الدعم بشكل أكثر فعالية وزيادة الاستثمار في برامج التأهيل والتوظيف، يمكن لمصر تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وضمان مستقبل أفضل وأكثر استدامة للمواطنين.



ECSS

المركز المصري
للأفكار والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للأفكار والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

